في استطلاع لمركز العالم العربي للبحوث والتنمية «اوراد»:

غالبية تؤيد تعديل قوانين العائلة والاحوال الشخصية وتعارض القانون الذي يعطي الشرعية للقتل على «خلفية الشرف»

رام الله - مراسل «القدس» - اجرى مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) استطلاعا متخصصا للرأي العام حول وضعية المرأة الفلسطينية وعلاقات النوع الاجتماعي في الفترة ما بين ٢ -٥ شباط الجاري، حيث تم مقابلة عينة عشوائية ممثلة من الفلسطينيين، بلغ عدد مفرداتها ٢٤٠٠ في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

وافاد د. نادر سعيد، المديرالعام لأوراد، بأن نتائج البحث جاءت غير متوقعة إلى حد كبير، فمن ناحية ارتفعت نسبة تأييد حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية مقارنة بالعقد السابق، لكن انخفضت بشكل ملحوظ نسبة التأييد لحقوق المرأة السياسية على خلاف معطيات سابقة. ويفسر د. سعيد هذه النتائج بأنها تعود إلى الشعورالعام بالاحباط من السياسة والأحزاب السياسية المختلفة. مشيرا الى ان أهم النتائج في هذا الاستطلاع هي تلك المتعلقة بالتأييد الواسع لعمليه تعديل القوانين، وخصوصا قانون الأسرة وقانون العقوبات اللذين يميزان بشكل واضح ضد المرأة. وأظهرت النتائج أن الغالبية أصرت على تأييد تعديل القوانين التي تبيح الطلاق التعسفي وتعدد الزوجات والقتل (على خلفية شرف العائلة).

ويرى د. سعيد بأن هذه النتائج مهمة للغاية، إذ توفر مؤشرات محفزة للمشرعين والمؤسسات النسوية للإستمرار في الدعوة لتعديل القوانين، خاصة وأنها ستكون مدعومة من قبل الغالبية العظمى من المجتمع الفلسطيني. علما بأن النساء بشكل عام، يدعمن حقوق المرأة أكثر من الرجال، مما يؤكد تمسكهن بحقوقهن على عكس ما يشاع.

وضعية الرجال والنساء في المجتمع الفلسطيني

ويرى ٨٠٪ من المستطلعين بأن النساء مضطهدات (بشكل كبير أو إلى حد ما) في المجتمع الفلسطيني، بينما يصرح ٤٢٪ بأن الرجال مضطهدين (بشكل كبير أوالى حد ما) في المجتمع الفلسطيني.

ويعتبر ١٨٪ من المستطلعين بأن العلاقات بين الرجال والنساء في مجتمعاتهم المحلية مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، ويعتقد ٤٧٪ بأن هذه العلاقات مبنية على أساس توزيع الادوار بين الرجال والنساء، في حين يصرح ٣٠٪ من المستطلعين بأن العلاقة بين الرجال والنساء مبنية على أساس التمييز وهضم حقوق النساء.

ويعتقد ٨٠٪ من المستطلعين بأن الأوضاع الإقتصادية تشكل عاملا مهما في التأثير على حقوق ا لمرأة، بينما يعتقد ٧٩٪ بأن العنف ضد المرأة يقف عقبة في طريق الحصول على حقوقها.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر ٧٠٪ من المستطلعين بأن الآثار النفسية الناجمة عن الممارسات الاسرائيلية هي عامل مهم ويؤثر على وضعية النساء الفلسطينيات، ويعتقد ٧٦٪ بأن المشاكل الداخلية وخاصة الصراعات الفصائلية تؤثر سلباً على وضعية النساء.

الأولويات

وأظهر الاستطلاع أن التعليم والصحة والزواج المبكر من أهم الأولويات للنهوض بأوضاع النساء الفلسطينيات. فقد صرح ٩٦٪ من المستطلعين بأن وصول النساء إلى التعليم هو من أهم الأولويات، في حين يرى ٩٤٪ آخرين بأن وجود ضمان إجتماعي وخدمات صحية جيدة هو أيضاً من الأولويات المهمة للنساء.

ويعتقد أكثر من ٨٢٪ بأن تفعيل القوانين التي تناهض العنف ضد المرأة وتقلل من (الطلاق التعسفي) هي مهمة أيضا، فيما صرح ٧٨٪ من المستطلعين بأن توفير فرص العمل للنساء مهم لهن.

وعندما طلب من المستطلعين تصنيف هذه الأولويات من حيث الأكثر أهمية، جاء التعليم في المرتبة الأولى، يليه رفع سن الزواج، ثم الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية، ثم توفير فرص العمل، وأخيراً تفعيل القوانين التي تحمي النساء.

المشاركة الاقتصادية للنساء

يعتقد غالبية المستطلعين (٩٤٪) بأن النساء يلعبن دوراً مهما في الحياة الاقتصادية، إلا أن هذه القناعة لا تؤدي بالضرورة إلى تأييد مماثل لحقهن في العمل.

وأظهرت النتائج أن ثلث المستطلعين يؤيدون عمل المرأة خارج المنزل (كحق إنساني)، فيما يؤيد ٢٨٪ منهم عمل المرأة ولكن بشروط معينة، وهناك٣٣٪ آخرين يؤيدون عملها بشرط أن لا يؤثر على واجباتها العائلية والمنزلية. ومن الملفت أن ١٣٪ فقط كانوا ضد عمل المرأة خارج المنزل.

وفيما يتعلق بتوزيع الأدوار للمهمات المنزلية، فقد صرح ٤٠٪ من العائلات بأن المهام المنزلية هي من مسؤولية النساء فقط. فيما عبر ٤٨٪ منهم بأن النساء يقمن بالمهام المنزلية عامة بمساعدة من الرجال أحياناً. وصرح ١١٪ فقط بأن المهام المنزلية تقسم بشكل متساو بين النساء والرجال في المنزل. وصرح أقل من ١٪ بأن الرجال يقومون بالمهام المنزلية أساساً بمساعدة النساء أحياناً.

العنف ضد المرأة

وترفض غالبية المستطلعين (٧٧٪) أن يكون للزوج الحق في ضرب زوجته إذا رأى ذلك مناسبا.

وفي المقابل يؤيد ٢٢٪ من المستطلعين حق الرجل في ضرب زوجته اذا رأى ذلك مناسباً. أما إذا كان للزوجة الحق في ضرب زوجها فهذه مسألة أخرى، فقد أيد أقل من ٤٪ حق الزوجة في ضرب زوجها إذا اعتقدت أن ذلك مناسباً، في المقابل رفض ٩٦٪ مثل هذه المقولة.

وانخفض التأييد لحق الزوج بضرب احدى القريبات في العائلة، حيث يؤيد ١٧٪ من المستطلعين حق زوج الأخت ضربها إذا رأى ذلك مناسباً.

مشاركة المرأة السياسية

وتظهر نتائج هذا الاستطلاع انخفاضاً في تأييد مشاركة النساء السياسية. ففي الفترة مابين ١٩٩٦ و٢٠٠٦ وصلت نسبة الاستعداد لإنتخاب امرأة في البرلمان الى حوالي ٧٢٪، أما الاستطلاع الحالي فيظهر انخفاضاً بنسبة الاستعداد تصل إلى نحو ٢٠ نقطة.

وعبر ٥٣٪ من المستطلعين عن استعدادهم لانتخاب مرشحة للبرلمان، في حين أن ثلث المستطلعين غير مستعدين لانتخاب امرأة.

وصرح ٢٢٪ من المستطلعين بأنهم انتخبوا امرأة في محافظاتهم في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦،وتشكل هذه النسبة حوالي ٣٠٪ ممن صوتوا فعلياً في الانتخابات.

في حين ان نسبة التأييد لتولي المرأة المؤهلة لمنصب الرئاسة لا تتعدى ٢٤٪ بين المستطلعين، فيما يعارض ٦٠٪ تولي امرأة لمنصب الرئاسة.

أما فيما يخص منصب رئاسة الوزراء، فقد أيد ٣٦٪ من المستطلعين تولي امرأة لهذا المنصب، فيما عارض ذلك ٦٠٪.

وايد حوالي ٤٩٪ تولي امرأة مؤهلة لمنصب رئيس حزب، فيما عارض ذلك ٤٨٪.

وايدت الأغلبية (٥٣٪) تولي امرأة مؤهلة لمنصب رئاسة البلدية، فيما عارض ذلك ٤٤٪.

كما ايدت الأغلبية (٥٧٪) تولي امرأة مؤهلة لمنصب وزاري، فيما عارض ذلك ٤٠٪.

وايدت الأغلبية (٦٦٪) تولي امرأة مؤهلة لمنصب رئاسة نقابة، فيما عارض ذلك ٤٤٪.

أم فيما يخص دور النساء العضوات في المجالس المحلية فقد قيم ٤٨٪ من المستطلعين أداءهن بالجيد أو المتوسط، في المقابل قيم ٧١٪ من المستطلعين أداء الرجال الأعضاء بالمثل.

وتؤيد الغالبية من المستطلعين (٦٩٪) وجود كوتا نسوية في قانون الانتخابات، مقابل ٢٧٪ يعارضونها.

ومن بين المؤيدين للكوتا، صرح ٤٨٪ عن تأييدهم لنسبة ٣٠٪ أو أكثر، وأيد حوالي ٢٧٪ بنسبة ٢٠٪، بينما أيد (٢٦٪) لنسبة ١٠٪ ككوتا للنساء.

الإصلاح القانوني

ويظهر الاستطلاع بأن ٤٥٪ من المستطلعين يعتقدون أن القوانين الحالية غير منصفة للمرأة، في مقابل ٣٨٪ يعتقدون بأنها منصفة.

ويعتقد ٧٧٪ من المستطلعين بضرورة تفعيل القوانين الحالية بما يضمن حماية المرأة من العنف الأسري، فيما صرح ١٧٪ فقط بأنه ليس هناك ضرورة لذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، أيد ٨٦٪ تعديل قانون العقوبات ليحتوي على بنود تحمي المرأة. بينما ايدت الأغلبية (٧٤٪) تعديل القانون الحالي الذي يعطي الرجل (العذر المحل للقتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة) بحيث يتضمن القانون الجديد بنوداً تمنع الرجال من أخذ القانون بأيديهم.

فيما تؤيد الغالبية الساحقة (٨٩٪) تعديل القانون الذي يسمح بالطلاق التعسفي، وتطالب بتعديل القانون بحيث تضمن أن يقع الطلاق أمام القاضي في المحاكم الرسمية.

ويؤيد ٢٣٪ فقط من المستطلعين بقاء القانون الذي يسمح بتعدد الزوجات كما هو، فيما تؤيد الغالبية تعديل القانون بحيث يكون الزواج «مشروطاً» ويؤيد (٥٦٪) تعديل القانون بحيث يتم تقديم أسباب شرعية للزواج الجديد يقبلها أمام القاضي الشرعي. كما يصرح ١٢٪ آخرين بأن التعديل يجب أن يشمل بنداً بضرورة تعريف الزوجة الأولى بالزواج الجديد مسبقاً. فيما صرح ٧٪ من المستطلعين بضرورة منع تعدد الزوجات بشكل كلي.

وصرح ٢٨٪ بأن قانون الميراث ليس مطبقاً، أي أن النساء لا يحصلن على حقهن في الميراث حسب القانون. ويعتقد ٤١٪ آخرين بأن قانون الميراث يطبق جزئياً، فيما يصرح ٣٠٪ فقط بأن القانون مطبق فعلياً.

وهناك أكثر من ٩٢٪ من المستطلعين يناشدون الجهات المنفذة للقانون بتطبيق قانون الميراث لضمان حصول المرأة على حصتها.

في ذات الوقت، يؤيد ٧٩٪ من المستطلعين بقاء قانون الميراث كما هو حيث تحصل المرأة على نصف حصة الرجل. ويؤيد ١٠٪ قانوناً يضمن التساوي في الميراث بين النساء والرجال، وهناك ٨٪ آخرين يفضلون قانوناً يعطي الرجال والنساء ميراثهم حسب احتياجاتهم.

دور المؤسسات النسوية ومؤسسات حقوق الانسان

ويظهر الاستطلاع نتائج (مختلفة) للمؤسسات النسوية والحقوقية، بالرغم من تاريخية هذه المؤسسات ودورها التنموي والنضالي، وتقترح البيانات أهمية قيام هذه المؤسسات بإعادة النظر في رؤاها وبرامجها وآليات عملها.

وصرح ٧٤٪ من المستطلعين بأنهم لا يعرفون عن أي مؤسسة نسوية أو حقوقية تدافع عن حقوق المرأة. و في نفس الوقت، صرح ٨٪ من النساء، و٤٪ من الرجال بأنهم قاموا باللجوء لمؤسسة نسوية طالبين خدماتها.

وبالإجمال فقد صرح ٤٪ فقط بأنهم قد شاركوا بشكل كثيف في فعاليات ونشاطات المؤسسات النسوية خلال السنتين الماضيتين، وصرح ٨٪ بأنهم يشاركون أحياناً، بالإضافة إلى ٣٪ من المستطلعين الذين شاركوا لمرة واحدة خلال السنتين الماضيتين. فيما النسبة الاكبر (٨٤٪) هي لمستطلعين لم يشاركوا نهائيا في أي نشاط لأي مؤسسة تعمل في مجال حقوق المرأة.

وصرح ٤١٪ من المستطلعين بأنهم قد شاهدوا أو تابعوا برامج تلفزيونية أو إذاعية تدعو لحقوق المرأة خلال السنتين الماضيتين. وكانت نسبة النساء المتابعات ٤٤٪ والرجال ٣٩٪.

في المقابل، يعتقد ٤٥٪ من المستطلعين بأن المؤسسات النسوية والحقوقية لها دور ايجابي في تنمية المجتمع، بالإضافة الى ٣٦٪ ممن يعتقدون بأنها تلعب دوراً إيجابياً (إلى حد ما).

ويعتقد ٥٨٪ أيضاً بأن المؤسسات النسوية تلعب دوراً إيجابياً في زيادة الوعي المجتمعي حول القضايا الحقوقية للمرأة، بالإضافة الى ٢٩٪ من المستطلعين الذين يعتقدون بأن لها دورا إيجابياً (إلى حد ما).

الفجوات بين الرجال والنساء

وفيما يتعلق باضطهاد المرأة، يعتبر ١٥٪ من النساء بأن المرأة غير مضطهدة في المجتمع، فيما ٢٥٪ من الرجال يعتبرون أنها غير مضطهدة. وصرح ٨٪ من النساء و١٨٪ من الرجال بأنهم ضد عمل المرأة خارج المنزل.

وفيما يخص الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، فقد صرح ٣٢٪ من النساء، مقابل ٢٨٪ من الرجال بأنهم قد صوتوا لإمرأة في محافظاتهم.

ويؤيد ٤٢٪ من النساء، و٣١٪ من الرجال تعيين امرأة في منصب رئاسة الوزراء. بينما يفضل ٨٣٪ من الرجال اختيار رجل على امرأة، حتى ولو كانا على نفس الدرجة من الكفاءة، فيما تفضل ٦٣٪ من النساء نفس الاختيار، أي بفارق ٢٠ نقطة.

وتؤيد ٤٨٪ من النساء، و٣٢٪ من الرجال زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء في المجالس المحلية، فيما تؤيد ٥٧٪ من النساء كوتا نسوية تتعدى ال٣٠٪ من المقاعد، فيما يؤيد ٣٩٪ من الرجال نفس وجهة النظر.

وتؤيد ٨٣٪ من النساء، و٧١٪ من الرجال تفعيل القوانين بحيث تضمن حماية المرأة من العنف الأسري، بينما يؤيد ٢٨٪ من الرجال بقاء القانون الذي يسمح بالقتل بذريعة شرف العائلة كما هو، بينما تؤيد ١٨٪ من النساء هذا القانون.

ويؤيد ٣٤٪ من الرجال بقاء القانون الذي يسمح بتعدد الزوجات كما هو، مقابل ١٢٪ من النساء (أي بفارق ٢٢ نقطة).

ويعتقد ٣١٪ من الرجال أن من حق الزوج ضرب زوجته، مقابل ١٣٪ من النساء اللواتي يعتقدن نفس الشيء، كما يعتقد ٥٪ من الرجال و٣٪ من النساء أن من حق الزوجة ضرب زوجها إذا شعرت بأن ذلك مناسبا.

وخلال السنتين الماضيتين، صرح ١٨٪ من النساء، و١٤٪ من الرجال بأنهم حضروا نشاطات لمؤسسات ومجموعات نسوية.

ويعتقد ٩١٪ من النساء و٨٤٪ من الرجال أن دور المؤسسات النسوية إيجابيا في تنمية المجتمع الفلسطيني.